UH 856/2

SESSION 2018

ÉPREUVE A OPTION

ENS Ulm – ENS de Lyon

ANALYSE ET COMMENTAIRE EN LANGUE VIVANTE ÉTRANGÈRE D'UN OU PLUSIEURS TEXTES OU DOCUMENTS RELATIFS À LA CIVILISATION D'UNE AIRE LINGUISTIQUE

ALLEMAND – ANGLAIS – ARABE
ESPAGNOL – HÉBREU – ITALIEN – RUSSE

Durée : 6 heures

L'usage de la calculatrice n'est pas autorisé

Les candidats doivent **obligatoirement** traiter le sujet correspondant à la langue qu'ils ont choisie au moment de l'inscription.

Tournez la page S.V.P.

ANALYSE ET COMMENTAIRE DE TEXTES OU DOCUMENTS EN ARABE

Durée: 6 heures

Analysez et commentez, **en arabe**, les deux documents suivants:

Texte 1

لغات الإعلام في المغرب.. فوضى في السمعي البصري

نبّه بعض الفاعلين في الحقلين اللغوي والإعلامي في أكثر من مناسبة إلى أن لغة الإعلام ومسألة التعدد اللغوي الذي يطبع اللسان الإعلامي الوطني تطالهما العديد من الاختلالات، خصوصا في القطاع السمعي والبصري العمومي، قطاع يفترض فيه أن يحمي ويقوي اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية)، واللسان الصحراوي [المسمّى بـ] الحسّاني، ثم التعبيرات الثقافية المغربية، التي تشكل مقوّمات أساسية للهوية والحضارة المغربية.

لذلك تم مؤخرا في مدينة الرباط تأسيس "مرصد وطني للغات الإعلام"، بمقتضى اتّفاقية شراكة بين وزارة الاتّصال ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجامعة محمد الخامس بالرباط، بهدف المساهمة في حماية وتنمية وتطوير لغات الهوية الوطنية ولغات الانفتاح والنهوض بها، انسجاما مع أحكام الدستور.

كما سيضطلع المرصد الوطني للغات الإعلام بمهام الرصد والتفكير في إشكالية اللغة في الإعلام المغربي بطريقة علمية أكاديمية.

حالة فوضى في لغات الإعلام الوطني

يعاني المشهد الإعلامي المغربي حالة من "الفوضى اللغوية"، باعتراف الوزير المسؤول على القطاع نفسه، مما ينجم عنه عدم تثمين مقومات اللغات الوطنية، بما فيها العربية والأمازيغية بروافدها، والحسّانية بخصوصياتها، ثم الدارجة.

في هذا الإطار يرى فؤاد بوعلي، عضو المرصد الوطني للغات الإعلام، بأن الوضعية الفوضوية التي تعرفها اللغة في الإعلام « تأتي من كون أي لغة من اللغات، سواء الوطنية أو الرسمية أو حتى الأجنبية، لا تستعمل في إطارها السليم والحقيقي. فاللغة العربية أو اللغة الأمازيغية أو اللغات الأجنبية أو حتى اللهجات المختلفة تستعمل في الإعلام بشكل مغلوط يجعل منها أجساما غير قابلة للتداول اليومي. »

يوضح بوعلي، في تصريحه لـ"مجلة الصحافة"، أنه « في حالة اللغة العربية مثلا، فهي لغة فاقدة لكل وجود داخل الإعلام الوطني، باستثناء النشرات الإخبارية والخطب الدينية. وكأنها رسالة من القائمين على وسائل الإعلام بأن اللغة العربية غير قابلة للتواصل والتداول والتفاعل اليومي، بل تبقى لغة خاصة بمجالات الأدب والوجدان والتدين فقط. »

مقابل ذلك، « هناك تسييد للغة الفرنسية، وتشجيع على لسان دارج هجين يلتقط أسوء ما في اللهجة المغربية ببهارات فرنسية ؛ وهي دارجة بعيدة عن لسان المغاربة الراقي الذي أبدعوا به في شتى المجالات »، يضيف عضو المرصد الوطني للغات الإعلام. [...]

في أفق تجويد اللغة وتعزيز تنوعها

شيء منطقي أن يكون للغة الإعلام تأثير مباشر على جودة البرامج والمنتج الإعلامي المقدّم للجمهور المغربي، وهو ما سينعكس سلبا أو إيجابا على المتلقي في آخر المطاف.

Tournez la page S.V.P.

يدعو عبد الحكيم المرابط، الباحث في السمعي البصري، في تصريح لـ"مجلة الصحافة"، « المرصد الوطني للغات الإعلام إلى الانتباه جيدا لهذا الأمر والعمل على تطوير وتجويد اللغة المستعملة إعلاميا، زيادة على ترسيخ وتعزيز التنوّع اللغوي في الإعلام من خلال اقتراح آليات وقواعد منهجية عملية تساعد على ذلك، ورفع التقارير إلى المؤسسات الدستورية والإعلامية. »

رأي يشاطره فؤاد بوعلي، عضو المرصد الوطني للغات الإعلام، الذي يعتبر أن « وظيفة المؤسسات كالمرصد أو أكاديمية اللغة العربية إن قدّر لها الوجود هي الرقي بلغة الإعلام، بضبط عملية التواصل اللغوي داخل المشهد السمعي البصري. ما يعني أن الرهان الأساسي لمؤسسة كالمرصد هو السلامة اللغوية. » [...]

عبد المومن محو،
موقع "معهد الجزيرة للإعلام" 03 يناير 2017.

Texte 2

مقترح لحماية اللغة العربيّة يثير جدلاً في مصر

القاهرة — أثار مقترح مشروع قانون حماية اللغة العربيّة الذي أعلن عنه مجمع اللغة العربيّة المصريّ في 18 أكتوبر/ تشرين الأول جدلاً في الأوساط الصحافيّة، نتيجة تضمّنه مادّة تلزم الصحف بمصحّح لغويّ وتمنع النشر باللغة العاميّة وتعاقب المخالفين بالغرامة والحبس، وهو الأمر الذي اعتبره محلّلون وصحافيّون مخالفة للدستور المصريّ الذي ينصّ على حريّة الصحافيّين وعدم توقيع عقوبات سالبة للحريّات. [...]

ويخشى الصحافيّون من تمرير هذا القانون، الذي يتّفق مع هوى الدولة المصريّة، في فرض المزيد من الغرامات المالية والعقوبات بالحبس، حسبما يرى متخصّصون تحدّثوا لـ"المونيتور" فيما يأملون تعديله من مجلس الدولة (جهة قضائيّة) لمراجعته قانونيّاً قبل إحالته إلى مجلس النوّاب.

وقال الأمين العام لمجمع اللغة العربيّة الدكتور عبد الحميد مدكور إنّ إعداد المجمع لمشروع قانون حماية اللغة العربيّة يأتي انطلاقاً من مسؤوليّته واختصاصاته المنصوص عليها في قانون تنظيمه وتعديلاته، واستجابة للحاجة اللغويّة والثقافية والتعليميّة والمجتمعيّة الملحّة، خصوصاً أنّ هناك تشريعات لحماية اللغة العربيّة صدرت في قوانين مبعثرة وليس في قانون واحد.

وفي عام 2008، تمّ منح مجمع اللغة العربيّة من قبل البرلمان المصري برئاسة المستشار الدكتور أحمد فتحي سرور حقّ الضبطيّة القضائيّة في قضايا انتهاك اللغة العربيّة للمجمع، نظراً لحقّه في إصدار قرارات ملزمة لمؤسّسات الدولة.

ولفت عبد الحميد مدكور في اتصال هاتفيّ مع "المونيتور" إلى أنّ ما طرح حتّى الآن هو مقترح لقانون جديد، مشيراً إلى أنّ اجتماعاً عقد في وزارة العدل لمناقشة تلك الموادّ، بحضور ممثل عن الهيئة الوطنيّة للإعلام ونقابة الصحافيّين، بجانب وفد المجمع. [...]

وقال الخبير التربويّ والباحث بالمركز القومي للبحوث التربوية الدكتور كمال مغيث لـ"المونيتور" أنّ وضع اللغة العربيّة الآن « مُزْرٍ جدّا »، وأنّ خلال الاحتلال البريطانيّ كان وضع اللغة العربيّة أفضل، إذ كان هناك أدباء ومثقّفون يحمون اللغة العربيّة بأعمالهم الأدبيّة أمثال طه حسين ومحمّد حسنين هيكل وعبّاس العقّاد. [...]

وأكّد كمال مغيث أنّ إصدار قانون لحماية اللغة العربيّة سيحسّن الوضع، ولكن لا بدّ أن تتكاتف المؤسّسات معاً وأن يتحدّث المعلّمون باللغة العربيّة الصحيحة.

وانتقد المحلّلون المادّة 12 من مشروع القانون الخاصّة بالعمل الصحفيّ، والتي تنصّ على عقوبة الحبس والغرامة في حالات الكتابة باللغة العاميّة أو لغة عربيّة غير صحيحة، واعتبروا ذلك مخالفة للدستور المصريّ.

وأشار مدكور إلى أنّه لا يرى أيّ مشاكل في القانون. وفي ما يخصّ المادّة 12 من القانون، أكّد أنّ الصحف لا بدّ أن تكون حريصة من تلقاء نفسها على خروج المحتوى الصحفيّ بشكل صحيح لغويّاً، موضحاً أنّ القانون ينصّ على تعيين محرّر لتحرّي الدقّة اللغويّة.

أمّا مغيث فرأى أنّ تجريم اللغة العاميّة في الصحف أو المقالات أمر غير منطقيّ، إذ في أحيان كثيرة يضطرّ الصحافيّ إلى الكتابة باللغة العاميّة لأنّها الكلمة المناسبة، وهذا بالطبع لا يضرّ اللغة العربيّة في شيء.

من جهته، وصف عضو مجلس نقابة الصحافيّين ومقرّر اللجنة الثقافية والفنيّة في المجلس محمود كامل مشروع القانون بـ« الكارثيّ »، مطالباً مجلس النقابة بالإطلاع على مشروع القانون المقدّم من جانب مجمع اللغة العربيّة في خصوص حماية اللغة.

وأكّد في اتصال هاتفيّ لـ"المونيتور" أنّ اللغة العربيّة من اللغات الثريّة للغاية وتتطوّر مع مرور الوقت، مشيراً إلى أنّ الشكل الخبريّ اختلف منذ مائة عام عن الآن، لافتاً إلى أنّ استخدام العاميّة في الصحافة موجود منذ فترات بعيدة، واستخدامها صحيح، معتبراً أنّ القانون لو طبّق في عصر الشاعر عبد الرّحمن الأبنودي وصلاح جاهين لكانا تعرّضا للحبس ولم نقرأ أعمالهما.

ورأى الكاتب الصحافيّ محمّد شعير أنّ اللغة العربيّة ليست مقدّسة، ولا أيّ لغة أخرى لها قداسة، بل إنّ اللغة أشبه بكائن حيّ يتطوّر: لغة الشاعر الجاهلي امرؤ القيس ليست هي لغة الشاعر المصري صلاح عبد الصبور، ولغة المتنبي ليست لغة أمل دنقل، ولغة نجيب محفوظ في أعماله الأولى ليست هي اللغة نفسها التيّ استخدمها في أعماله الأخيرة. وبالتالي، تطوّر اللغة يأتي من انتهاكها لا من إضفاء قدسيّة عليها بالقانون.

وقال محمّد شعير في حسابه الشخصيّ على موقع التواصل الاجتماعيّ "فيسبوك" بـ 18 تشرين الأوّل / أكتوبر: إنّ اللغة الإنجليزيّة على السبيل لم تقف في مكانها بل تطورت وواكبت العصر. أضاف: الغريب أنّ الفقهاء والشيوخ الغيورين على اللغة وشيوع العاميّة هم من يتحدّثون دائماً أنّ العربيّة محفوظة وباقية باعتبارها لغة القرآن، لكنّهم هم الذين يتباكون عليها الآن، وخائفون من انقراضها. ووصف موادّ القانون بـ« المسخرة ». [...]

نسمة فرج،
موقع Al-Monitor، 14 نوفمبر 2017.

Tournez la page S.V.P.